

الدورة الثامنة والخمسون لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الموضوع:

النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة
لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا

كلما السيد كلايفر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٦،
طنجة، المغرب

معالي السيد عزيز أخنوش، رئيس وزراء المملكة المغربية؛

معالي السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية في المغرب ورئيسة المكتب المنتهية ولايته؛

سعادة السيد محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

أصحاب السعادة، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

السادة رؤساء الوفود وممثلو المؤسسات الشريكة؛

المدربون الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم أن أرحب بكم في الدورة الثامنة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي تعقده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هنا في طنجة تحت شعار: 'النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا'.

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديرنا العميق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على قيادته المستمرة والتزامه بالتنمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا.

كما أود أن أعرب عن تقديري العميق لمعالي رئيس الوزراء السيد عزيز أخنوش على تشريفه افتتاح هذه الدورة.

معالي رئيس الوزراء، إن حضوركم هنا اليوم يبعث برسالة قوية تؤكد التزام المغرب الراسخ بالتعاون الإقليمي والابتكار والنمو الشامل للجميع في جميع أنحاء قارتنا.

وأقدم بخالص الشكر إلى المغرب، حكومةً وشعباً، على كرم الضيافة، وإلى معالي السيدة نادية فتاح، رئيسة المكتب المنتهية ولايته، على قيادتها الجديرة بالثناء خلال العام الماضي.

كما أود أن أشيد بالشراكة القوية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة وشركائنا الإنمائيين، الذين لا يزال تعاونهم يعزز أهمية هذا المؤتمر.

وأود أن أتقدم بالشكر على وجه الخصوص إلى رئيس المفوضية الأفريقية على حضوره، وعلى الأهمية التي يوليها لقضايا التنمية الأفريقية.

أصحاب السعادة،

إننا نجتمع في وقت تزايد فيه حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي.

لقد واجه عالمنا أزمات من قبل، بدءاً من أزمات الطاقة في سبعينيات القرن الماضي، مروراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وصولاً إلى جائحة كوفيد-١٩.

لكن السياق الحالي يبعث على القلق بشكل خاص.

فالصراع المتصاعد في الشرق الأوسط يؤثر بالفعل على أسواق الطاقة وتدفقات التجارة، مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات قد تكون أوسع نطاقاً.

وهذه التطورات ليست بعيدة عن أفريقيا. فالأمر يتعلق بشريان حياة اقتصادي مباشر.

وسيكون لارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة تشديد الشروط المالية، وتعطل طرق التجارة تأثير سريع على اقتصاداتنا، وهو ما يشكل اختباراً للحيز المالي المحدود بالفعل ويسفر عن نقاط الضعف الهيكلية.

ولكن حتى في خضم هذه الاضطرابات، بدأت تظهر إمكانيات جديدة.

فمع تزايد القيود على طرق التجارة التقليدية عبر البحر الأحمر ومضيق هرمز، تعيد أفريقيا تموضعها بسرعة كمر لوجستي عالمي، حيث سجل ميناء لامو في كينيا وميناء دوربان وما بوتو زيادات مفاجئة بشكل غير مسبوق في حركة المرور.

وعلاوة على ذلك، أصبحت الخطوط الجوية الإثيوبية جسراً جويًا حيويًا بين آسيا وأوروبا، كما سجلت عائدات النفط النيجيرية أرباحاً غير متوقعة.

وبالفعل، في ظل هذا المشهد العالمي المتغير، هناك حقيقة واحدة تزداد وضوحاً، وهي أن الدول التي تستطيع ترجمة الابتكار إلى إنتاجية وقدرة تنافسية وثروة هي التي ستكسب ميزة تنافسية حاسمة.

فأين أفريقيا من كل ذلك إذن؟ والأهم من ذلك، أين يجب أن تموضع؟

تبدو آفاق النمو في أفريقيا مشجعة، حيث تشير التوقعات إلى تحقيق نمو بنسبة ٤ في المئة تقريباً في عام ٢٠٢٦. غير أن النمو دون تحول هو نموٌ بلا زخم.

ففي كثير من الأحيان، لم يحقق هذا النمو التغيير الهيكلي أو زيادة الإنتاجية أو استحداث فرص العمل على نطاق واسع التي تحتاجها شعوبنا.

وفي كثير من الأحيان، نمت اقتصاداتنا دون أن تُحدث تغييرات جوهرية في ما تنتجه، أو في كيفية تنافسها، أو في المجالات التي تحقق فيها القيمة.

والتحول الذي نشاهده حالياً ليس مجرد تحول تقني في جوهره؛ بل هو تحول اقتصادي كلي.

فهل تتوافق خياراتنا المالية واستراتيجياتنا المتعلقة بالديون وأولوياتنا الاستثمارية مع التحول طويل الأجل؟

ففي العديد من بلداننا، يؤدي ضيق الحيز المالي، وارتفاع التزامات خدمة الديون، وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تقييد الاستثمار.

وهذا الأمر لا يجعل من الضروري زيادة الاستثمار فحسب، بل تحسين جودته أيضاً من خلال التركيز على القطاعات التي تدفع بعجلة الإنتاجية والتنوع والقدرة على الصمود.

ولذلك، يجب أن تتجاوز السياسة الاقتصادية الكلية مسألة تحقيق الاستقرار قصير الأجل لتدعم التحول بشكل فعال، وتضمن توافق الاستثمارات العامة واستراتيجيات التمويل وإدارة الديون مع النتائج الإنمائية.

ولهذا السبب وجب التعامل مع الابتكار باعتباره جزءاً من إطار سياسي متكامل وأوسع نطاقاً، يربط بين التمويل والتكنولوجيا والتغيير الهيكلي.

ولا تكمن المسألة الأساسية في الوصول إلى التكنولوجيا في حد ذاتها، بل في نشرها الفعلي في القطاعات الإنتاجية.

وقد تحقق بالطبع تقدم كبير يمكن البناء عليه.

فعلى سبيل المثال، في رواندا، وغانا، وكينيا، توسّع المنصات الرقمية وابتكارات التكنولوجيا المالية نطاق الوصول إلى التمويل؛ وفي بوتسوانا، تحسّن تقنيات الزراعة الذكية الإنتاجية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وفي

جنوب أفريقيا، والمغرب، وناميبيا، تفتح الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر آفاقا جديدة للتنمية الصناعية.

ومع ذلك، لا يزال التقدم المحقق متفاوتا .

ومن دون اتخاذ إجراءات حاسمة، فإننا نخاطر بالوقوع في التهميش الرقمي، واتساع الفجوات في الإنتاجية، واستمرار تسرب القيمة من الاقتصادات الأفريقية.

وفي صميم هذا النقاش يكمن سؤال جوهري: من الذي يخلق القيمة من بياناتنا وابتكاراتنا وأسواقنا؟ ومن الذي يستحوذ عليها؟

فرغم النشاط الرقمي الآخذ في التوسع في جميع أنحاء القارة، لا تزال حصة كبيرة من القيمة، سواء كانت في شكل الإيرادات المتولدة من بياناتنا، أو ملكية الخوارزميات والملكية الفكرية، أو الأرباح المحققة من المنصات الرقمية، تتراكم في أماكن أخرى.

وقد آن لهذا الوضع أن يتغير.

ويستلزم الأمر سياسات مدروسة لضمان احتفاظ البلدان الأفريقية بهذه القيمة واستخلاصها من بياناتها من خلال أطر حوكمة ولوائح تنظيمية فعالة وآليات رقمية لإدارة الضرائب.

والسؤال المطروح إذاً ليس ما إذا كانت أفريقيا قادرة على إحداث التحول، بل ما مدى استعدادنا للتصرف بسرعة وحزم.

لذا، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على أربع أولويات مترابطة يمكن أن تساعد أفريقيا على تسخير الابتكار والتكنولوجيات الرائدة من أجل تحقيق تحول اقتصادي دائم.

أولاً، يجب على أفريقيا أن تستثمر في أسس الاقتصاد الحديث.

فمن دون طاقة موثوقة وربط رقمي قوي وبنية تحتية قوية للبيانات، سيواجه الابتكار عقبات، وسيظل التحول بعيد المنال، مهما كانت الرؤية واضحة.

يجب علينا إذاً تعزيز اقتصاداتنا بالربط الشبكي ورقمنتها، لأنه لا يمكن لبلد أن ينافس في القرن الحادي والعشرين وهو قائم على أسس تقليدية.

إن الوضع الجيوسياسي العالمي الحالي يؤكد بالفعل أن أمن الطاقة والسيادة الرقمية ضرورتان استراتيجيتان.

وهذا الأمر يتطلب تسريع مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك المشاريع التي تندرج في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا الذي تقوده وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإعطاء الأولوية لنظم البيانات الإقليمية.

ثانياً، يجب أن نستثمر بقوة في الموارد البشرية.

ويجب أن تتوافق أنظمتنا التعليمية والمهارية مع متطلبات اقتصاد سريع التطور وقائم على التكنولوجيا، حتى لا يقتصر دور شباب أفريقيا على مجرد المشاركة في التغيير، بل ليقودوه.

ويجب أن يكونوا مؤهلين لتصميم الحلول وتكييفها وإنتاجها وتوسيع نطاقها بما يتناسب مع واقع أفريقيا.

ثالثاً، لا يمكن لأي بلد أن يحقق التحول بمعزل عن محيطه.

ولذلك، وجب على أفريقيا أن تتحرك بشكل جماعي من خلال التنفيذ الفعلي للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ثم إن الحجم له أهميته.

وفي هذا الصدد، توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منصة لتوسيع الأسواق، وتمكين الشركات من العمل عبر الحدود، والاستفادة من أنظمة مثل نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية لتتمكن من الدفع عبر الحدود بالعملة المحلية، وتسريع نشر الابتكارات في جميع أنحاء القارة.

رابعاً، يجب أن تتعامل مع مسألة التمويل بشكل مباشر واستراتيجي.

فالتحول على نطاق واسع يتطلب تمويلاً على نطاق واسع.

وهذا يعني تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وجذب الاستثمارات الخاصة، وتوظيف أدوات ابتكارية مثل التمويل المختلط ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ.

كما يتطلب ذلك معالجة ارتفاع تكلفة رأس المال وعلاوات المخاطر التي لا تزال تعيق الاقتصادات الأفريقية، فضلاً عن العلاقة بين تغير المناخ والديون التي تعوق الاستثمار المستدام.

أصحاب السعادة،

إن القرارات التي تتخذها ستحدد ما إذا كانت أفريقيا ستبني اقتصادات قادرة على الصمود ومتنوعة توفر فرص عمل لائقة وتنافس بفعالية في الاقتصاد العالمي.

كما ستحدد ما إذا كان شبابنا سيشكلون 'مكسباً ديموغرافياً' أم 'فرصة ضائعة'.

إن هذا المؤتمر يتيح منبرا هاما لرسم مسار المستقبل. واللحظة التي نعيشها الآن لا تستدعي تغييرا تدريجيا؛ بل تتطلب إحداث تحول واسع النطاق.

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أتم الاستعداد لدعمكم في هذا المسعى، حيث نعمل معا بثبات وعزم وبسرعة.

أشكركم جميعا على حسن الإصغاء.